



## الكتاب السنوي للتنافسية والصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية

### IMD World Competitiveness Yearbook 2018

#### المقدمة:

اصدر المعهد الدولي للتنمية الادارية (Institute for Management Development) الكتاب السنوي للتنافسية لعام 2018، حيث يقوم المعهد باعداد هذا التقرير بشكل سنوي ومنذ عام 1989. ويُعنى هذا الكتاب بتقييم وتحليل كيفية ادارة البلدان المشاركة في التقرير لمجمل كفاءاتها لزيادة وخلق قيمة اضافية جديدة. كما يعد هذا الكتاب أداة ناجحة لمقارنة سياسات العديد من الاقتصادات وعلى فترات زمنية طويلة، كوضع الخطة الاستثمارية وتحديد البيئة الاكثر جذباً للاستثمارات.

يقيس هذا الكتاب التنافسية الكلية لاقتصادات (63) دولة مشاركة وباستخدام اكثر من (250) مؤشر يتم اعدادها لهذا الغرض، بحيث تنوزع هذه المؤشرات على اربعة محاور رئيسية وهي:

1. الاداء الاقتصادي (Economic Performance)

2. الكفاءة الحكومية (Government Efficiency)

3. كفاءة الاعمال (Business Efficiency)

4. البنية التحتية (Infrastructure)

وجاءت أهم النتائج على النحو التالي:

- احتلت الأردن المرتبة (52) من أصل (63) دولة مشاركة لهذا العام مقارنة ب (56) عام 2017، متقدمة بأربع درجات عن العام الماضي.
- فيما احتلت امريكا المرتبة الاولى من بين الدول المشاركة في التقرير، وتلتها هونغ كونغ في المرتبة الثانية سنغافورة في المرتبة الثالثة وهولندا وسويسرا في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي. اما الدول الخمس التالية فقد ضمت كل من الدنمارك والامارات العربية والنرويج والسويد وكندا على التوالي.
- ان النمط الشائع بين الدول الواقعة في المراتب العشرين الاولى قد تركز بوجود انظمة ملائمة لبيئة الاعمال والبنية التحتية كذلك الاطار المؤسسي واسع النطاق.
- شهدت كل من الفلبين ونيوزلندا وايرلندا وكازخستان انخفاضاً كبيراً في ترتيبها مقارنة بعام 2017.

- ابلت بعض الدول مثل قطر بلاءً حسناً في مؤشر الاداء الاقتصادي الا ان ادائها في مؤشر كفاءة الاعمال قد تراجع بمرتبة واحدة مع ثبات مؤشر البنية التحتية كما كان في العام 2017.
- كما كشف تقرير هذا العام عن ابرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الاردني، والتي من ابرزها:
  - ✓ تعزيز البنية الاقتصادية ومسار التنمية الشامل بالرغم من عدم الاستقرار في الاقليم.
  - ✓ توطيد الاستقرار الاقتصادي الكلي المالي والنقدي.
  - ✓ الحد من الفقر من خلال خلق فرص العمل ، خاصة للنساء والشباب الأردنيات.
  - ✓ ضمان الدعم الدولي للميثاق الاردني وخطط الاستجابة الاردنية للارزمة السورية.
  - ✓ تعميق اجندة الاصلاح المستمر في مجال سيادة القانون والمياه والطاقة والموارد البشرية.
  - ✓ تعميق الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وتعظيم الاستثمارات التي لديها قدرة تصديرية

#### المنهجية المعتمدة للكتاب السنوي للتنافسية

يقوم معهد التنمية الإدارية (IMD) بإصدار كتاب التنافسية السنوي، والذي يشتمل على تصنيف تنافسية عدد من الدول المشاركة، حيث بلغ عدد الدول المشاركة (63) دولة لهذا العام 2018، يأتي هذا الكتاب كأداة مهمة تخدم راسمي السياسات وصانعي القرارات سواء في القطاع العام والخاص في الدول المشاركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، كمؤشر على تنافسية الإقتصاد الكلي أو القطاعات الفرعية. حيث تعتمد المنهجية المستخدمة في تصنيف الدول المشاركة على نوعين من البيانات، وهما:

- **البيانات الكمية (Quantitative Data) :** بيانات يتم الحصول عليها من النشرات الإقتصادية والتي تصدر عن المؤسسات والجهات المعتمدة محلياً وإقليمياً ودولياً، تستخدم هذه البيانات لحساب حوالي (137) مؤشر فرعي متعلق بالأداء الاقتصادي وتشكل هذه المعلومات ثلثي الوزن المعتمد في عملية احتساب الترتيب التنافسي للاقتصادات المشاركة.

- **البيانات النوعية (Qualitative Data):** بيانات يتم الحصول عليها من الإستبانة المعدة من قبل معهد التنمية الإدارية ويتم توزيعها سنوياً لاستطلاع آراء وانطباعات رجال الأعمال في الدول المشاركة، كما يتم اختيار

العينة بناءً على أسس محددة من قبل المعهد، حيث تستحوذ هذه البيانات على ثلث الوزن المعتمد المعتمد في عملية احتساب الترتيب التنافسي للاقتصادات المشاركة.

- ويذكر أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة المعنية بتوزيع وجمع هذه الاستبانات إضافة لتزويد المعهد بالبيانات الكمية، وتستخدم هذه البيانات لحساب حوالي (118) مؤشر فرعي متعلق بالأداء الاقتصادي.

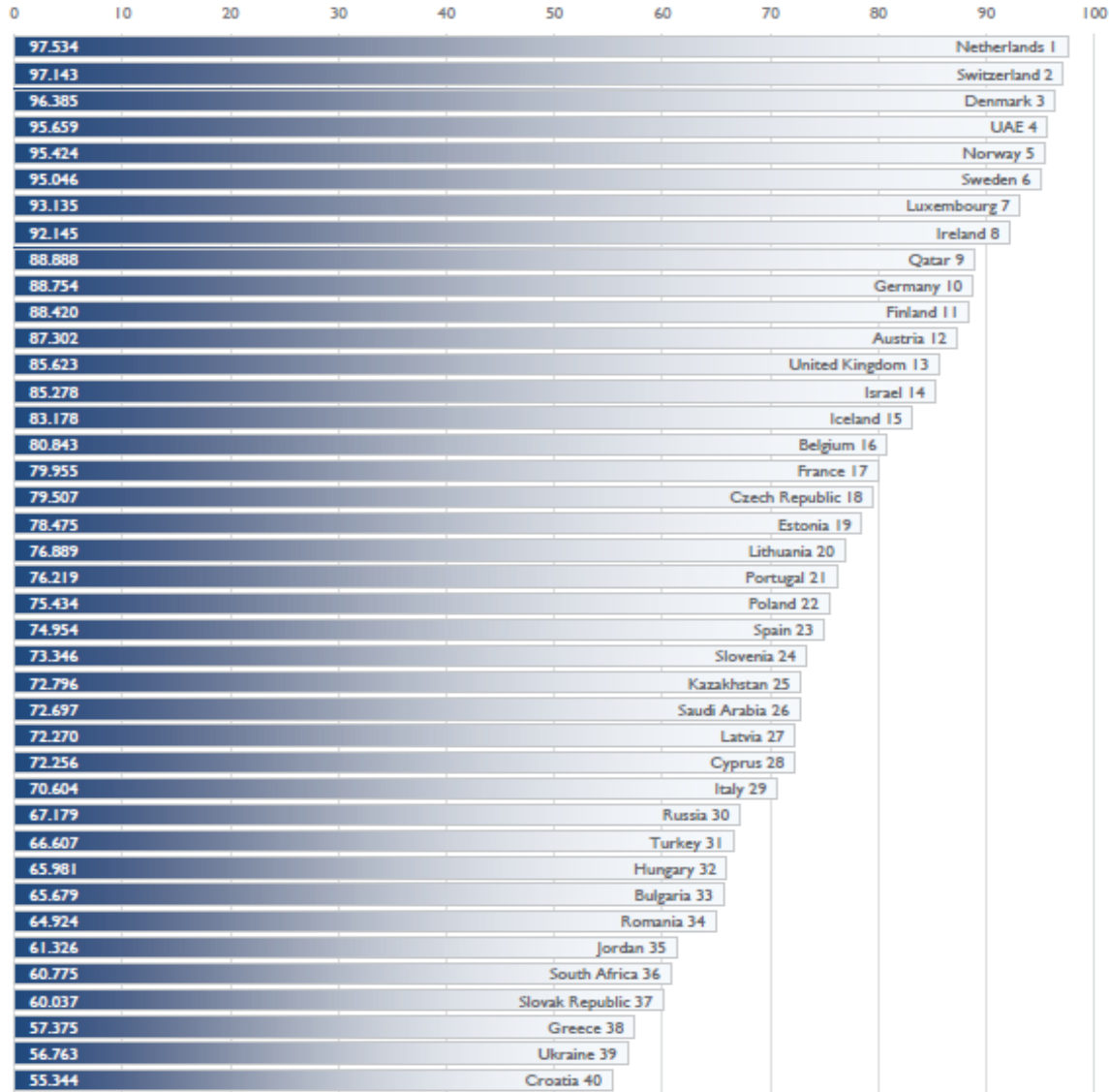
#### أداء الأردن في الكتاب السنوي للتنافسية 2018

- بناءً على الكتاب السنوي للتنافسية لعام 2018، فقد احتلت الأردن المرتبة (52) من أصل (63) دولة مشاركة لهذا العام، فيما كان قد احتل المرتبة (56) من أصل (63) دولة مشاركة في تقرير العام السابق.
- ضمن اقتصاديات أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشاركة في التقرير والبالغ عددها (40) دولة، احتلت الأردن المرتبة (35) من بين الدول فيما جاءت كل من الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة (4) وقطر بالمرتبة (9) وأما أوكرانيا وكرواتيا فقد جاءتا بالمرتبة (39) و(40) على التوالي.
- أما ضمن الدول التي يقل عدد سكانها عن (20) مليون نسمة احتل الأردن المرتبة (30) من أصل (34) دولة.
- وفيما يتعلق بالدول التي يقل معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها عن (20) الف دولار أمريكي فقد جاء الأردن بالمرتبة (19) من أصل (30) دولة.

المؤشر العام	2016	2017	2018	التغير في الترتيب
الإداء الاقتصادي	57	62	62	0
الكفاءة الحكومية	44	49	43	↑ 6+
كفاءة الأعمال	40	47	39	↑ 8+
البنية التحتية	52	57	54	↑ 3+

يبين الشكل التالي ترتيب الاردن بين اقتصاديات اوروبا والشرق الاوسط وشمال افريقيا.

**Europe - Middle East - Africa**







- أما ضمن المحاور الفرعية التي يركز عليها الكتاب، فقد شهدت مرتبة الاردن تحسن ملحوظ في مؤشر كفاءة الاعمال بواقع (8) مراتب وكذلك تحسن بمؤشر الكفاءة الحكومية بواقع (6) مراتب. فيما شهد

ترتيب الاردن في مؤشر البنية التحتية تحسن بواقع (3) مراتب اما فيما يتعلق بمؤشر الاداء الاقتصادي فان مرتبة الاردن في هذا المؤشر لم يشهد ان تغيير يذكر عن عام 2017، هذا وسيتم التطرق لاحقاً الى المؤشرات الفرعية التابعة للمحاور الرئيسية للوقوف على اسباب الانخفاض والارتفاع في هذه المحاور.

### الأداء الاقتصادي (Economic Performance):

يعكس هذا المؤشر - والذي يشتمل على (83) عامل- مدى قدرة الدولة على تهيئة الظروف اللازمة لخلق اقتصاد قائم على المنافسة، ومدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المنتجة، ومدى قدرة شركاتها على تحقيق مستوى عال من التنافسية على المستويين المحلي والدولي، إذ يعتمد هذا المؤشر في احتسابه على خمسة عوامل رئيسية هي: الاقتصاد المحلي، والتجارة الدولية، والاستثمار الدولي، والعمالة، والأسعار.

يبين الجدول التالي ترتيب الاردن وفق للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الاداء الاقتصادي

المؤشر الفرعي	2016	2017	2018	التغير في الترتيب (2017-2018)
الاداء الاقتصادي	57	62	62	0
1. الاقتصاد المحلي	57	62	62	-
2. التجارة الدولية	40	46	58	8- 
3. الاستثمار الدولي	54	52	51	1+ 
4. العمالة	58	61	62	1- 
5. الاسعار	53	55	35	20+ 

من الجدول اعلاه نلاحظ تحسن ملحوظ في مرتبة الاردن في مؤشر الاسعار بواقع (20) مرتبة عن عام 2017، اضافة الى تحسن في مؤشر الاستثمار الدولي بمرتبة واحدة عن العام الماضي، كما ونلاحظ تراجع كل من مؤشر التجارة الدولية ومؤشر والعمالة بواقع (8) و (1) مرتبة على التوالي.

كما اظهر الكتاب ابرز نقاط القوة والضعف لمؤشر الاداء الاقتصادي على النحو التالي:

نقاط الضعف		نقاط القوة	
الترتيب من اصل 63 دولة مشاركة	النقطة	الترتيب من اصل 63 دولة مشاركة	النقطة
63	معدل التشغيل (%)	5	الايادات السياحية
62	رصيد الحساب الجاري (%)	7	اجور المكاتب
62	تدفقات استثمار الاسهم الى الخارج (مليار دولار)	12	تدفقات استثمار الاسهم الى الداخل (% of GDP)
62	تدفقات استثمار الاسهم الى الخارج (% of GDP)	4	سعر الصرف
60	حجم الصادرات من السلع (مليار دولار)	20	الصادرات من السلع التجارية (%)
60	معدل البطالة	3	تهديدات إعادة التوطين في مرافق البحث والتطوير
59	معدل البطالة لدى فئة الشباب	20	اسعار البنزين

60	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PPP)	20	تهديدات نقل الانتاج
60	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	33	تهديدات نقل الخدمات
59	الصادرات من الخدمات التجارية	33	تركز الصادرات حسب السلعة

#### الكفاءة الحكومية (Government Efficiency):

يعكس هذا المؤشر مدى تدخل الحكومة في أنشطة الأعمال، وقدرتها على تهيئة بيئة اقتصادية كلي مناسبة، وتبنيها لسياسات حكومية مرنة، واستجابة سياساتها للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وقدرتها على توفير نظام تعليمي متقدم. ولاحتماب هذا المؤشر يتم الاعتماد على خمسة عوامل رئيسة هي: المالية العامة، والسياسة المالية، وتشريعات الأعمال، والإطار المؤسسي، والإطار الاجتماعي. يذكر أن إجمالي عدد العوامل المندرجة ضمن هذا المؤشر يبلغ (72) عامل.

يبين الجدول التالي ترتيب الاردن وفق للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الكفاءة الحكومية لثلاث سنوات

التغير في الترتيب (2017-2018)	2018	2017	2016	المؤشر الفرعي
↑ +6	43	49	44	الكفاءة الحكومية
↑ +5	42	47	47	1. المالية العامة
↑ +11	25	36	23	2. السياسة المالية
↑ +5	40	45	37	3. الاطار المؤسسي
↑ +4	39	43	35	4. تشريعات الاعمال
↓ -1	53	52	56	5. الاطار الاجتماعي

من الجدول اعلاه نلاحظ تحسن ملموس في جميع المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الكفاءة الحكومية، كان ابرزها مؤشر السياسة المالية بواقع (11) مرتبة وكذلك مؤشري المالية العامة والاطار المؤسسي بواقع (5) مراتب، ومؤشر تشريعات الاعمال بواقع (4) مراتب. وتراجع الاطار الاجتماعي بواقع (1) مرتبة واحدة مما انعكس على تحسن مؤشر كفاءة الاعمال بواقع (6) مراتب.

كما اظهر الكتاب ابرز نقاط القوة والضعف لمؤشر الكفاءة الحكومية على النحو التالي:

نقاط الضعف		نقاط القوة	
الترتيب من اصل 63 دولة مشاركة	النقطة	الترتيب من اصل 63 دولة مشاركة	النقطة
62	الدخل المتاح	1	التكاليف المتكررة
60	الضريبة على ارباح الشركات	3	الدعم الحكومي
57	التصنيف الائتماني للدولة	10	معدل ضريبة الدخل الفردي الفعال
55	التعرفة الجمركية	12	اجمالي عائدات الإيرادات الضريبية
53	اجمالي الدين العام للحكومة (%)	9	ثبات سعر الصرف
49	التهرب الضريبي	18	تمويل المعاشات التقاعدية
55	قوانين الهجرة	15	شيخوخة المجتمع
52	الضريبة الحقيقية على الشركات	19	التماسك الاجتماعي
44	المستثمرين الاجانب	22	تكيف السياسات الحكومية
47	العجز/ الفائض في الموازنة الحكومية	22	الاطار القانوني والتنظيمي



## كفاءة الأعمال (Business Efficiency):

يعكس هذا المؤشر - والذي يشتمل على (71) عامل - مدى انتشار الريادة في الأعمال، وتأقلم إدارات الأعمال مع المتغيرات المستجدة في الأسواق، ونطور المؤسسات المالية الداعمة لأنشطة الأعمال، وتوفر العمالة الماهرة ذات الإنتاجية المرتفعة، وتواصل القيم والاتجاهات الإيجابية للقوى العاملة. ولاحتساب هذا المؤشر يتم الاعتماد على خمسة عوامل رئيسية هي: الإنتاجية، وسوق العمل، والتمويل، والممارسات الإدارية، والقيم والاتجاهات.

يبين الجدول التالي ترتيب الاردن وفق للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر كفاءة الاعمال لثلاث سنوات

التغير في الترتيب (2017-2018)	2018	2017	2016	المؤشر الفرعي
↑ +8	39	47	40	كفاءة الاعمال
↓ -8	53	45	37	1. الانتاجية والكفاءة
↑ +16	45	61	58	2. سوق العمل
↑ +3	46	49	46	3. التمويل
↑ +12	23	35	38	4. الممارسات الادارية
↑ +13	25	38	29	5. الاتجاهات والقيم

من الجدول اعلاه نلاحظ تحسن مرتبة الاردن في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر كفاءة الاعمال ومنها مؤشر سوق العمل بواقع (16) مرتبة ومؤشر الممارسات الادارية بواقع (12) مرتبة، ومؤشر الاتجاهات والقيم والذي يعكس مدى توجه نحو العولمة، والحاجة الى الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمرونة والتطبيق وغيرها من المؤشرات الفرعية وذلك بواقع (13) مرتبة، مما انعكس بشكل ملموس على تقدم الاردن في المؤشر الرئيس كفاءة

الاعمال بواقع (8) مراتب. اما تراجع الاردن ضمن هذا المؤشر فقط جاء في مؤشر الانتاجية والكفاءة بواقع (8) درجات.

كما اظهر الكتاب ابرز نقاط القوة والضعف لمؤشر كفاءة الاعمال على النحو التالي:

نقاط الضعف		نقاط القوة	
الترتيب من اصل 63 دولة مشاركة	النقطة	الترتيب من اصل 63 دولة مشاركة	النقطة
63	القوة العاملة (%)	8	ساعات العمل
60	القوة العاملة للإناث	7	مستوى التعويضات
58	مخاطر الاستثمار	5	العمالة الماهرة
58	استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية	7	الحاجة الى اصلاحات اقتصادية واجتماعية
45	دوافع العمل	12	كبار الموظفين المختصين
55	ديون الشركات	15	الخبرة الدولية
49	هجرة الكفاءات	9	ريادة الاعمال
43	جذب وتدريب المواهب	17	رضاء العملاء
50	انتاجية العمل	4	استخدام البيانات الكبيرة والتحليلات
48	الانتاجية الشاملة	7	المكافآت الادارية

### البنية التحتية (Infrastructure):

يعكس هذا المؤشر - والذي يشتمل على (115) عامل- مدى توفر البنية التحتية الأساسية والمتطورة التي تعزز من تنافسية الأنشطة الاقتصادية، وأنشطة البحث والتطوير العلمي، والاستثمار في التعليم والموارد البشرية. ولاحتساب هذا المؤشر يتم الاعتماد على خمسة عوامل رئيسة هي: البنية التحتية الأساسية، والتكنولوجية، والعلمية، والصحة والبيئة، والتعليم.

يبين الجدول التالي ترتيب الاردن وفق للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر البنية التحتية لثلاث سنوات

التغير في الترتيب (2017-2018)	2018	2017	2016	المؤشر الفرعي
↑ +3	54	57	52	البنية التحتية
-----	62	62	60	1. البنية التحتية الاساسية
↓ -2	52	50	44	2. البنية التحتية التكنولوجية
↓ -1	59	58	56	3. البنية التحتية العلمية
↑ +7	47	54	44	4. الصحة والبيئة
↑ +4	46	50	46	5. التعليم

من الجدول اعلاه نلاحظ ثبات مرتبة الاردن في مؤشر البنية التحتية الاساسية، و تحسنت مرتبة الاردن في مؤشري الصحة والبيئة والتعليم بواقع (7) و(4) مراتب على التوالي، فيما انخفضت مرتبة الاردن في كل من

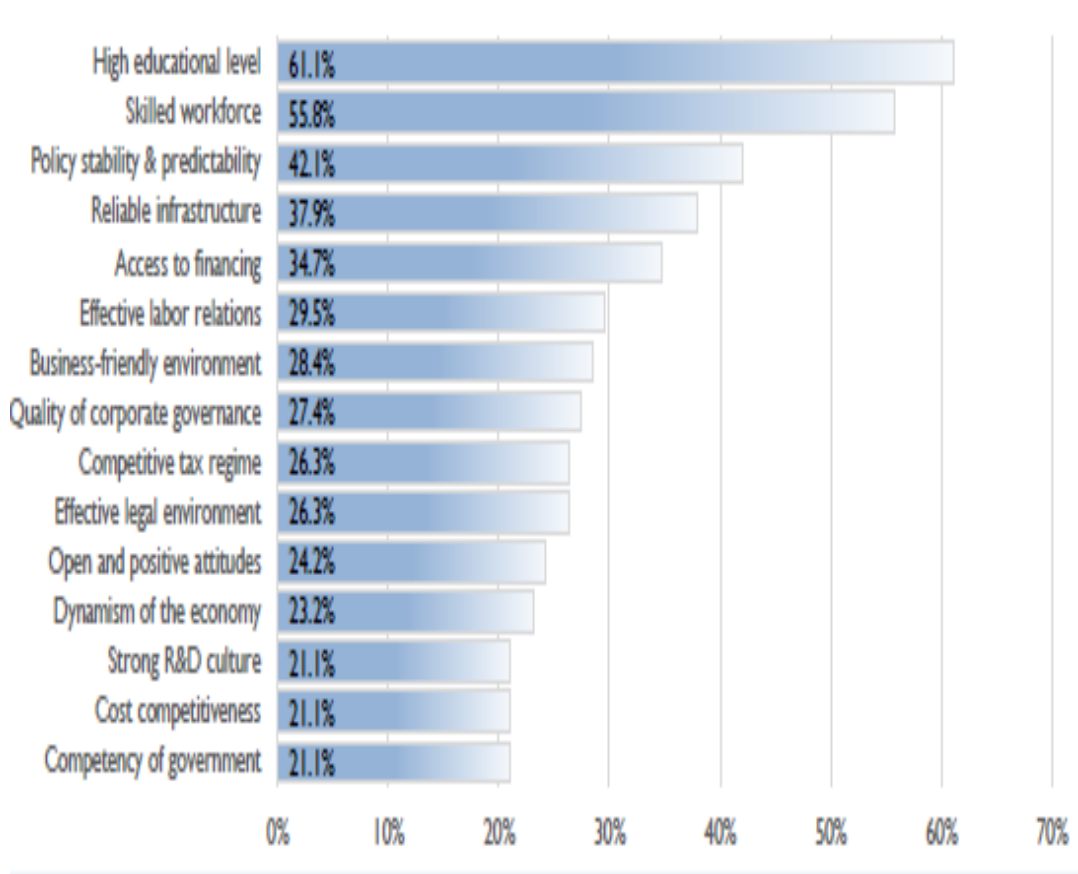
مؤشري البنية التحتية التكنولوجية والبنية التحتية العلمية بواقع (2) و(1) مرتبة على التوالي. مما انعكس بشكل ملموس على تقدم الاردن في المؤشر الرئيس البنية التحتية بواقع (3) مراتب.

كما اظهر الكتاب ابرز نقاط القوة والضعف لمؤشر البنية التحتية على النحو التالي:

نقاط الضعف		نقاط القوة	
الترتيب من اصل 61 دولة مشاركة	النقطة	الترتيب من اصل 61 دولة مشاركة	النقطة
63	نسبة الاعالة	8	المهندسين المؤهلين
61	صادرات التقنية العالية	15	كلفة الهاتف المحمول
60	سرعة نطاق الانترنت	15	تنقل الطلبة
59	الالتحاق بالمدارس الثانوية	2	النمو السكاني
61	نصيب الفرد من اجهزة الحاسوب	17	تمويل التطور التكنولوجي
59	نصيب الفرد من براءات الاختراع	18	المهارات التكنولوجية / الرقمية
60	مستخدمي الانترنت	12	التعاون التكنولوجي
60	درجات العلوم	7	امن الشبكة العنكبوتية
58	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	14	تطوير وتطبيق التكنولوجيا
59	عدد براءات الاختراع قيد التنفيذ	19	العلوم في المدارس

## المؤشرات الرئيسية الجاذبة

استناداً الى استطلاع الرأي الذي اعتمد عليه الكتاب السنوي للتنافسية لعام 2018، فقد تم طلب تحديد اكثر عوامل تجعل اقتصاد الدولة اكثر جاذبية، وبناءً عليه تم تحديد العوامل التالية كأفضل (15) عامل جاذب في الاقتصاد الاردني وذلك استناداً الى نسبة الردود الواردة في الاستبيان والمبينة في الشكل ادناه.





يبين الشكل اعلاه ان من اكثر العوامل التي تجعل الاقتصاد الاردني اكثر جاذبية هي: مستوى التعليم المرتفع، القوة العاملة الماهرة، استقرار السياسات وامكانية توقعها، الحصول على التمويل والتكلفة التنافسية. اما اكثر العوامل التي تجعل الاقتصاد غير جاذب هي بيئة الاعمال الودية، متانة ثقافة البحث والتطوير، جودة حوكمة الشركات، البيئة القانونية الفاعلة والكفاءة الحكومية. وعليه لا بد من توجيه السياسات الحكومية نحو العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للاقتصاد لتحويلها من عوامل غير جاذبة الى عوامل جاذبة للاقتصاد الاردني بالتالي زيادة القدرة التنافسية له مع الاقتصاديات العالمية الاخرى.